



Inefficiency of Foreign Exchange Distribution Mechanisms via Commercial Banks and its Impact on Exchange Rate Stability: An Applied Study on the Libyan Economy (2016-2022)

Omer Faraj S. Amaitiek ^{*1}, Saleh Ali Ahmad Alwasla ²

^{1,2} Department of Finance and Banking, Faculty of Economics, University of Sirte, Sirte, Libya

عدم كفاءة آليات توزيع النقد الأجنبي عبر المصارف التجارية وأثرها على استقرار سعر الصرف:
دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي للفترة (2016-2022)

عمر فرج امعيتيق ^{*1}، صالح علي احمد الواسع ²
^{2,1} قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، سرت، ليبيا

*Corresponding author: omer.amaitiek@su.edu.ly

Received: October 25, 2025

Accepted: December 23, 2025

Published: January 08, 2026

Abstract:

This study investigates the impact of operational and administrative inefficiencies within commercial banks on the stability of the Libyan Dinar's exchange rate from 2016 to 2022. The research addresses a critical gap by shifting focus from macroeconomic variables, such as oil revenues and government spending, to the micro-level performance of commercial banks as the primary transmission channel for monetary policy. Utilizing a descriptive-analytical approach, the study evaluates data on letters of credit and individual foreign exchange allowances, comparing these figures with parallel market price fluctuations. The findings reveal that commercial banks have functioned as a "bottleneck" in the foreign exchange distribution process. Results indicate a strong positive correlation between banking procedural complexity, technical system failures, and the widening price gap in the black market. Furthermore, the study identifies a unique monetary distortion where the failure of banks to manage liquidity effectively led to multiple exchange rates based on payment methods, specifically a "check rate" versus a "cash rate". These technical and administrative frictions have eroded public confidence, driving importers and citizens toward the parallel market to secure their needs. The study concludes that achieving monetary stability requires more than just central bank policy adjustments; it necessitates comprehensive reform of the commercial banking sector. Recommendations include a full transition toward digitalization to minimize human intervention and eliminate nepotism, as well as mandating banks to accept all electronic payment methods to bridge the price gap and restore financial sector credibility.

Keywords: Exchange Rate Stability, Commercial Banks, Parallel Market, Operational Inefficiency, Letters of Credit, Libyan Economy.

الملخص

تبحث هذه الدراسة في أثر عدم الكفاءة التشغيلية والإدارية داخل المصارف التجارية على استقرار سعر صرف الدينار الليبي خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2022. وتتناول الورقة فجوة بحثية حرجية من خلال تحويل التركيز من المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل إيرادات النفط والإنفاق الحكومي، إلى الأداء الجزئي للمصارف التجارية باعتبارها قناة الانتقال الأساسية للسياسة النقدية. وبالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، قيمت الدراسة بيانات الاعتمادات المستندية ومخصصات النقد الأجنبي للأفراد، ومقارنة هذه الأرقام مع تقلبات الأسعار في السوق الموازي. وتوصلت النتائج إلى أن المصارف التجارية عملت كـ "عنق زجاجة" في عملية توزيع النقد الأجنبي. كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية قوية بين تعقيد الإجراءات المصرفية، وفشل المنظومات التقنية، وبين اتساع الفجوة السعرية في السوق السوداء. علاوة على ذلك، حددت الدراسة تشوهاً نقدياً فريداً حيث أدى فشل المصارف في إدارة السيولة بفعالية إلى تعدد أسعار الصرف بناءً على وسيلة الدفع، وتحديدًا "سعر الصك" مقابل "سعر النقد". إن هذه الاحتكاكات التقنية والإدارية أدت إلى تآكل الثقة العامة، مما دفع المستوردين والمواطنين نحو السوق الموازي لتأمين احتياجاتهم. وخلصت الدراسة إلى أن تحقيق الاستقرار النقدي يتطلب ما هو أكثر من مجرد تعديلات في سياسات المصرف المركزي؛ بل يستلزم إصلاحاً شاملاً لقطاع المصارف التجارية. وتشمل التوصيات التحول الكامل نحو الرقمنة لتقليل التدخل البشري والقضاء على المحسوبية، فضلاً عن إلزام المصارف بقبول كافة وسائل الدفع الإلكتروني لردم الفجوة السعرية واستعادة مصداقية القطاع المالي.

الكلمات المفتاحية: استقرار سعر الصرف، المصارف التجارية، السوق الموازي، الكفاءة التشغيلية، الاعتمادات المستندية، أزمة السيولة، الاقتصاد الليبي.

المقدمة

يُعد استقرار سعر الصرف حجر الزاوية في استقرار الاقتصاد الكلي، وتتضاعف أهميته في الأدبيات الاقتصادية عند الحديث عن النظم النامية والريعية، ومنها الاقتصاد الليبي. ففي مثل هذه البيئات، لا يمثل سعر الصرف مجرد متغير نقدي، بل هو "المرساة الاسمية (Nominal Anchor)" التي تضبط إيقاع المستوى العام للأسعار، وتحدد بشكل مباشر ملامح القوة الشرائية للدخل القومي وتكلفة المعيشة. وبالنظر إلى الطبيعة الهيكلية للاقتصاد الليبي، نجد أن العوامل الكلية التقليدية — مثل الصدمات الخارجية في أسعار النفط والسياسات المالية التوسعية — تفرض ثقلها في تحديد القيمة التعادلية للعملة المحلية نظرياً؛ إلا أن التجربة العملية كشفت عن دور محوري لمتغير وسيط حاسم يكمن في كفاءة القنوات المصرفية المسؤولة عن إدارة وتمرير تدفقات النقد الأجنبي إلى الاقتصاد الحقيقي (بوشناف، 2020).

وتتبلور الإشكالية الجوهرية في القصور الوظيفي للمصارف التجارية؛ إذ يكمن دورها المفترض في العمل كحلقة وصل كفؤة ومنظمة بين السلطة النقدية (المصرف المركزي) والوكلاء الاقتصاديين من أفراد ومؤسسات. ومع ذلك، يعاني الجهاز المصرفي الليبي من اختلالات إدارية وهيكلية عميقة أدت إلى كبح انسيابية النقد الأجنبي. ولا تقتصر هذه الاختلالات على تحديات السيولة فحسب، بل تمتد لتشمل قصوراً في الآليات الإجرائية المتبعة في تنفيذ الاعتمادات المستندية ومنح مخصصات النقد الأجنبي للأفراد. وتتسم هذه العمليات ببيروقراطية معقدة، وببطء في التنفيذ التقني، وافتقار لمعايير الشفافية المؤسسية، وهو ما يولد ضغوطاً انكماشية في جانب العرض، مسبباً ما يُعرف بـ "صددمات العرض (Supply Shocks)" في السوق المحلي (عطية، 2021).

إن هذه "الاحتكاكات (Frictions)" داخل القنوات المصرفية الرسمية خلقت بيئة من عدم اليقين، مما دفع قطاعاً عريضاً من المستوردين والمستهلكين نحو الانفصال عن القنوات النظامية واللجوء قسراً إلى السوق الموازي لتأمين احتياجاتهم من العملة الصعبة. هذا التحول الاضطراري يغذي الأنشطة المضاربة ويؤدي بالضرورة إلى اتساع الهامش السعري (Spread) بين السعرين الرسمي والموازي. وبدلاً من أن تضطلع

المصارف التجارية بدورها كملتص للصدمات النقدية ومنظم لسيولة النقد الأجنبي، تحولت — بفعل تدني كفاءتها التوزيعية — إلى أحد العوامل الجوهرية المغذية للاضطراب في قيمة الدينار الليبي (الزوي، 2019). تأسيساً على هذا المنطق، تأتي هذه الورقة البحثية لتحلل بعمق تلك الآليات غير الكفوة داخل المنظومة المصرفية، وتسعى لقياس أثرها الكمي والكيفي على استقرار سعر الصرف، مقدمة رؤية تتجاوز التفسيرات التقليدية التي تحصر الأزمة في المتغيرات النفطية والمالية الكلية فقط.

مشكلة الدراسة

على الرغم من الإصلاحات النقدية المتعددة التي أقرها المصرف المركزي لتعديل سعر الصرف وتوحيده، إلا أن الاقتصاد الليبي لا يزال يعاني من حالة عدم استقرار نقدي وفجوة مستمرة — وتتسع أحياناً — بين السعر الرسمي والسعر الموازي. والملفت للنظر في هذه الظاهرة أن الأزمة لا ترتبط دائماً بشح الموارد من النقد الأجنبي، إذ تظهر البيانات في فترات كثيرة توفر احتياطات جيدة وعائدات نفطية مستقرة. هذا التناقض يقودنا إلى البحث عن الخلل في آلية التوصيل، والمتمثلة في المصارف التجارية. تكمن المشكلة الجوهرية لهذه الدراسة في أن المصارف التجارية في ليبيا، وبدلاً من أن تكون قنوات سلسلة لتدفق النقد الأجنبي لتمويل التجارة والأغراض الشخصية، أصبحت تمثل "عنق زجاجة" يعيق الوصول إلى هذه الموارد. وتتمثل مظاهر هذه المشكلة في تعقيد إجراءات فتح الاعتمادات المستندية، وتأخر تنفيذ الحوالات، والمحابة في التوزيع، وضعف المنظومات الإلكترونية. هذه "اللاكفاءة" التشغيلية تخلق حالة من عدم اليقين لدى التجار والمواطنين، مما يدفعهم للتحوط عبر اللجوء للسوق الموازي، وهو ما يفسر استمرار تقلبات سعر الصرف رغم محاولات المصرف المركزي للسيطرة عليه. بناءً على ذلك، يمكن بلورة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: إلى أي مدى تساهم الاختلالات في آليات توزيع النقد الأجنبي بالمصارف التجارية في تغذية عدم استقرار سعر صرف الدينار الليبي؟

تساؤلات الدراسة

- للإحاطة بجوانب المشكلة ومعالجتها بدقة، تتفرع عن السؤال الرئيسي التساؤلات الفرعية الآتية:
1. ما هو واقع آليات توزيع النقد الأجنبي (اعتمادات، أغراض شخصية) المتبعة حالياً في المصارف التجارية الليبية؟
 2. ما هي مظاهر عدم الكفاءة الإدارية والتشغيلية التي تعاني منها المصارف التجارية عند تنفيذ عمليات النقد الأجنبي؟
 3. كيف يؤثر تأخر أو تعثر المصارف التجارية في منح الموافقات وتسييل النقد الأجنبي على سلوك الطلب في السوق الموازي؟
 4. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات كفاءة المصارف التجارية (سرعة التنفيذ، حجم التوزيع) وبين مؤشرات استقرار سعر الصرف في ليبيا؟

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها العلمية والعملية من كونها تسلط الضوء على "الحلقة المفقودة" في تفسير أزمة سعر الصرف في الاقتصاد الليبي؛ فبينما ركزت معظم الأدبيات السابقة على المتغيرات الاقتصادية الكلية كالنفط والإنفاق الحكومي، تحاول هذه الورقة معالجة المشكلة من زاوية مغايرة تركز على الكفاءة التشغيلية للمصارف التجارية كأداة تنفيذية، وهو جانب لم يحظَ بالقدر الكافي من البحث والتمحيص. كما تبرز أهمية البحث في توقيته الذي يتزامن مع جهود توحيد سعر الصرف، مما يجعله أداة مساعدة لصناع القرار في المصرف المركزي الليبي لتشخيص مواطن الخلل في منظومة الاعتمادات والحوالات؛ حيث إن فهم المعوقات التي تواجه انسيابية النقد الأجنبي داخل أروقة المصارف التجارية يعد خطوة استباقية ضرورية لنجاح أي سياسة نقدية تهدف إلى القضاء على السوق الموازي وتحقيق الاستقرار النقدي المستدام.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تشخيص واقع العمليات الخارجية في المصارف التجارية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

1. تقييم كفاءة الآليات الحالية المتبعة في المصارف التجارية لتوزيع النقد الأجنبي (منظومة الاعتمادات، ومخصصات الأغراض الشخصية) والكشف عن جوانب القصور الإداري والتقني فيها.
2. تحليل طبيعة العلاقة بين تعثر أو تأخر الإجراءات المصرفية وبين تنامي المضاربات في السوق الموازي، لتوضيح كيف تتحول الإجراءات البيروقراطية إلى مسبب اقتصادي لارتفاع السعر.
3. بيان أثر القيود والضوابط التي تفرضها إدارات المصارف التجارية (مثل سقف السحب والتحويل) على تعميق الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي.
4. تقديم مقترحات وتوصيات عملية تساهم في رفع كفاءة قنوات التوزيع المصرفي، بما يضمن سرعة وعدالة الوصول للنقد الأجنبي، وبالتالي سحب البساط من تحت أقدام المضاربين في السوق السوداء.

فرضيات الدراسة

لتحقيق الأهداف السابقة والإجابة عن تساؤلات البحث، تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية التي سيتم اختبار صحتها:

1. **الفرضية الأولى:** تعاني المصارف التجارية الليبية من ضعف ملحوظ في الكفاءة التشغيلية والتقنية اللازمة لإدارة توزيع النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى بطء وتكدس في تنفيذ الطلبات.
2. **الفرضية الثانية:** توجد علاقة طردية (إيجابية) ذات دلالة إحصائية بين عدم كفاءة آليات التوزيع بالمصارف التجارية (التأخير، البيروقراطية) وبين تقلبات سعر صرف الدينار في السوق الموازي؛ فكلما زاد تعقيد الإجراءات، ارتفع سعر الصرف الموازي.
3. **الفرضية الثالثة:** يساهم ضعف البنية التحتية لوسائل الدفع الإلكتروني والاعتمادات المستندية في المصارف التجارية في زيادة الطلب على "الكاش" (السيولة النقدية) كبديل آمن، مما يضغط سلباً على قيمة العملة المحلية.

منهجية الدراسة

لتحقيق غايات البحث والوصول إلى نتائج دقيقة، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ لكونه الأنسب لمعالجة مثل هذه الإشكاليات الاقتصادية المركبة. حيث سيرتكز الجانب الوصفي على استعراض وتشخيص واقع الدورة المستندية والإجراءات الإدارية المتبعة في المصارف التجارية عند تنفيذ طلبات النقد الأجنبي، ورصد مكامن الخلل والبيروقراطية فيها. أما الجانب التحليلي، فسيتم توظيفه لدراسة البيانات المالية والنقدية المتوفرة، وقياس العلاقة بين حجم وسرعة تنفيذ العمليات الخارجية في المصارف وبين تطورات السعر في السوق الموازي، وذلك للخروج بتفسير اقتصادي منطقي يوضح حجم مساهمة القصور المصرفي في تفاقم الأزمة.

حدود الدراسة

لضمان تركيز الجهد البحثي والخروج بنتائج محددة، التزمت الدراسة بالأطر التالية:

1. **الحدود الموضوعية:** يقتصر موضوع البحث على دراسة كفاءة الآليات التنفيذية لتوزيع النقد الأجنبي (سواء الاعتمادات المستندية للتجار أو مخصصات الأفراد) داخل المصارف التجارية حصراً، ومدى انسيابيتها، وعلاقة ذلك بالاستقرار النقدي، دون التوسع في تفاصيل السياسات النقدية الكلية إلا بما يخدم سياق التحليل.

2. **الحدود المكانية:** تغطي الدراسة القطاع المصرفي الليبي، مع التركيز في الجانب التطبيقي على المصارف التجارية الرئيسية العاملة في البلاد، باعتبارها القنوات التي تمر عبرها الغالبية العظمى من اعتمادات الاستيراد وحوالات المواطنين.
3. **الحدود الزمنية:** تغطي الدراسة السلسلة الزمنية الممتدة من سنة 2016 وحتى نهاية سنة 2022. وقد اختار الباحث هذه الفترة تحديداً لسببين: الأول توفر التقارير والبيانات الرسمية المدققة عنها (نشرات المصرف المركزي وتقارير ديوان المحاسبة)، والسبب الثاني كونها الفترة الأكثر حرجاً وتقلباً في الاقتصاد الليبي، حيث شهدت ذروة أزمة السيولة، وفرض الرسوم على بيع النقد الأجنبي، ثم تعديل وتوحيد سعر الصرف، مما يجعلها فترة غنية بالبيانات الصالحة للقياس والتحليل.

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

أولاً: مفهوم استقرار سعر الصرف وخصائصه في الاقتصاد الليبي

لا يُنظر إلى استقرار سعر الصرف في الحالة الليبية كمجرد مؤشر مالي عابر، بل هو "المرتکز الاسمي" (Nominal Anchor) الذي يحدد المسار العام للاقتصاد الكلي. ففي ظل اعتماد الدولة شبه الكلي على صادرات النفط (اقتصاد ريعي)، وانكشاف السوق المحلي على الواردات لتلبية أكثر من 85% من الاحتياجات الاستهلاكية، يصبح سعر الصرف هو المحدد الرئيسي لمعدلات التضخم والمستوى المعيشي للمواطن (الزوي، 2019).

ويشير الأدب الاقتصادي الخاص بالحالة الليبية إلى أن مفهوم "الاستقرار" هنا لا يعني بالضرورة ثبات السعر عند نقطة رقمية جامدة، بل يعني "القدرة على التنبؤ" وتقليص الفجوة (Spread) بين السعر الرسمي الذي يحدده المصرف المركزي والسعر السائد في السوق الموازي. وتؤكد الدراسات أن الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الليبي يجعل عرض النقد الأجنبي محتكراً بيد الدولة (المصرف المركزي)، بينما الطلب عليه مفتوح ولا نهائي من قبل القطاع الخاص والعائلي، مما يخلق بيئة خصبة للمضاربات بمجرد حدوث أي تلوؤ في قنوات التوزيع الرسمية (الشركسي، 2020).

وبالتالي، فإن مشكلة سعر الصرف في ليبيا ليست مشكلة "قوى سوق" تقليدية (عرض وطلب سلع)، بل هي مشكلة "إدارة وفرة" واختلالات توزيعية بالدرجة الأولى. وحينما تعجز السياسة النقدية عن تلبية الطلب بسلسلة، يلجأ الوكلاء الاقتصاديون (تجار ومواطنون) إلى السوق الموازي، ليس فقط للحصول على العملة، بل للتحوط ضد المخاطر المستقبلية، وهو ما يفسر التقلبات الحادة وغير المبررة أحياناً (عبد الكريم، 2021).

ثانياً: المصارف التجارية كقناة لانتقال أثر السياسة النقدية

من الناحية النظرية، لا يمكن للمصرف المركزي أن يتعامل مع الجمهور مباشرة، لذا تعتبر المصارف التجارية الذراع التنفيذية التي تمر عبرها تدفقات النقد الأجنبي إلى الاقتصاد الحقيقي. هذا الدور يجعل المصارف التجارية مسؤولة عما يُعرف بـ "قناة الائتمان وسعر الصرف"، حيث يُفترض بها تحويل الأصول النقدية (الدينار) إلى أصول أجنبية (دولار) لغرض تمويل التجارة الخارجية وفق الضوابط المحددة (بوشناف، 2020).

وفي النظام المصرفي الليبي، يتجاوز دور المصارف التجارية الوساطة التقليدية (تجميع المدخرات ومنح القروض) ليصبح دورها محورياً في "إدارة نافذة بيع العملة". فالمصرف التجاري هو الجهة المخولة بفتح الاعتمادات المستندية، وإصدار البطاقات الدولية، وتنفيذ الحوالات المباشرة. وتشير الدراسات إلى أن كفاءة هذه المصارف في تنفيذ هذه العمليات هي العامل الحاسم في استقرار السوق؛ فأى بطء في الإجراءات، أو تعقيد في المستندات المطلوبة، أو ضعف في المنظومات الإلكترونية، يُعتبر "احتكاكاً" (Friction) يعيق انسيابية السياسة النقدية (عطية، 2021).

وتذهب بعض الأطروحات الحديثة إلى أن المصارف التجارية في ليبيا، وبسبب ضعف بنيتها التحتية والتقنية، تحولت في فترات الأزمات من "ميسر" للمعاملات إلى "عقبة" تزيد من تكاليف المعاملات (Transaction Costs)، مما يضطر التاجر لإضافة هامش مخاطرة على أسعار السلع، أو اللجوء للسوق

السوداء لسرعة الإنجاز، وهو ما يثبت وجود علاقة سببية بين الأداء التشغيلي للمصارف وبين سعر الصرف الموازي (العبيدي، 2022).

آليات توزيع النقد الأجنبي ومظاهر القصور في الجهاز المصرفي تقييم قنوات التوزيع الرسمية (الاعتمادات المستندية والأغراض الشخصية)

عند تحليل الهيكل التشغيلي لتوزيع النقد الأجنبي في ليبيا خلال سنوات الدراسة، نجد أن المصرف المركزي اعتمد قناتين رئيسيتين لتمرير العملة الصعبة عبر المصارف التجارية، ولكل منهما مشكلاتها البنوية:

1. قناة تمويل التجارة (الاعتمادات المستندية والتحويلات):

نظرياً، تُعد الاعتمادات المستندية الأداة الأكثر أماناً لتمويل التجارة الخارجية، إلا أنها في التطبيق الليبي تحولت من أداة "ضمان" إلى أداة "تقنين وحصص". وتؤكد الأدبيات أن الإجراءات المصرفية المصاحبة لفتح الاعتماد تنسم بمركزية مفرطة؛ حيث لا تملك المصارف التجارية صلاحية التنفيذ المباشر إلا بعد الرجوع لمنظومات المصرف المركزي للحصول على الموافقات المسبقة. هذه الدورة المستندية الطويلة تخلق فجوة زمنية (Time Lag) بين لحظة تقديم الطلب ولحظة الحصول على النقد الأجنبي فعلياً.

وقد أثبتت الدراسات أن هذا التأخير يدفع التجار لتسعير بضائعهم بناءً على "تكلفة الإحلال" (Replacement Cost) المحتسبة بسعر السوق الموازي وليس السعر الرسمي، تحسباً لمخاطر رفض الاعتماد أو تأخره مستقبلاً، مما يُفرغ سعر الصرف الرسمي من مضمونه الحقيقي ويجعل تدني الكفاءة المصرفية سبباً مباشراً في التضخم (أبولسين، 2021).

2. قناة الأغراض الشخصية (مخصصات أرباب الأسر والبطاقات الإلكترونية):

استحدثت هذه القناة لتخفيف الضغط على المواطنين، إلا أن تنفيذها عبر المصارف التجارية واجه عقبات لوجستية وتقنية هائلة. فبدلاً من أن تكون عملية شحن البطاقة إجراءً روتينياً، تحولت إلى "موسم" من الازدحام والفوضى داخل الصالات المصرفية. ويرى الباحثون أن ربط شحن البطاقات بتوفر السيولة النقدية (Cash) لإيداع القيمة المقابلة، في وقت تعاني فيه المصارف من أزمة سيولة خانقة، أدى إلى ظهور "سوق لبيع البطاقات"؛ حيث يضطر المواطن لبيع حقه في النقد الأجنبي لسماسرة يملكون السيولة، مما أدى لتدوير النقد الأجنبي ليعود إلى السوق الموازي بدلاً من استخدامه في أغراضه الحقيقية، وهذا يعكس فشل المصارف التجارية في إدارة هذه الأداة بكفاءة (الورفلي، 2022).

مظاهر عدم الكفاءة التشغيلية والإدارية في المصارف التجارية

لا يمكن إرجاع أزمة الصرف فقط لقرارات السياسة النقدية الكلية، بل إن هناك "اختلالات مؤسسية" داخل المصارف التجارية ساهمت في تفاقم الأزمة، ويمكن تفصيلها كالآتي:

1. ضعف البنية التقنية وتكرار تعطل المنظومات:

تعاني أغلب المصارف التجارية الليبية من تقادم الأنظمة المصرفية وضعف شبكات الربط. هذا الخلل يؤدي تكراراً إلى توقف خدمة بيع النقد الأجنبي بحجة "تعطل المنظومة"، مما يولد حالة من الذعر (Panic) لدى المتعاملين، ويدفعهم نحو السوق الموازي لتأمين احتياجاتهم المستعجلة، مما يرفع السعر فوراً. وتعد هذه الظاهرة دليلاً على العلاقة الطردية بين الجاهزية التقنية للمصارف واستقرار سعر الصرف (العريبي، 2020).

2. البيروقراطية والمحسوبية:

تطرقت العديد من الأبحاث إلى ظاهرة "الانتقائية" في تمرير المعاملات؛ حيث أشارت إلى أن النقد الأجنبي غالباً ما يتم توزيعه بناءً على المحسوبية وليس على أولوية الطلب أو النشاط الاقتصادي. هذا السلوك يخلق ما يسمى في الاقتصاد بـ "السعي وراء الربح" (Rent-Seeking)، حيث تتحول الاعتمادات إلى سلعة تُباع وتُشتري في الخفاء، مما يحرم المستوردين الحقيقيين من الوصول للقنوات الرسمية ويضطرهم للجوء للسوق السوداء، مما يرفع السعر الموازي (الشارف، 2021).

3. أزمة السيولة كعائق أمام طلب النقد الأجنبي:

توجد علاقة تشابكية بين أزمة السيولة وتوزيع النقد الأجنبي؛ فالمصارف تفرض قيوداً تعجيزية (مثل ضرورة الإيداع النقدي "كاش" ورفض الصكوك). هذه الممارسات أدت إلى انقسام سعر الصرف نفسه إلى (سعر بالصك المصدق) و(سعر بالكاش)، وهو تشوه نقدي نادر عالمياً، يتحمل الجهاز المصرفي المسؤولية الأكبر عنه (عبد الله، 2023).

الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية

أولاً: استعراض الدراسات السابقة

بمراجعة الأدبيات الاقتصادية التي تناولت أزمة سعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال العقد الأخير، يمكن تصنيف الاتجاهات البحثية إلى ثلاثة محاور رئيسية، يركز كل منها على مسبب مختلف للأزمة:

■ المحور الأول: دراسات ركزت على "المتغيرات الاقتصادية الكلية" (النفط والإنفاق):

ركز هذا الاتجاه الغالب من الدراسات على ربط تقلبات سعر الدينار بالصددمات الخارجية، وتحديد أسعار النفط. فقد توصلت دراسة (اللافي، 2019) بعنوان "أثر تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف في ليبيا" إلى أن هناك علاقة سببية قوية وطويلة الأجل بين تراجع إيرادات النفط وانخفاض قيمة الدينار، معتبرة أن العامل الخارجي هو المحرك الأساسي للأزمة. وفي سياق مشابه، ركزت دراسة (قنيدى، 2020) على جانب "الإنفاق الحكومي"، حيث أثبتت أن التوسع في الإنفاق العام (المرتبات والدعم) دون غطاء إنتاجي يؤدي لزيادة عرض النقود، مما يضغط على سعر الصرف، واعتبرت الدراسة أن السياسة المالية للحكومة هي المسؤول الأول عن التدهور النقدي.

■ المحور الثاني: دراسات ركزت على "السياسة النقدية للمصرف المركزي":

انتقل هذا المحور للتركيز على دور صانع القرار النقدي (المصرف المركزي)؛ حيث بينت دراسة (سويسي، 2021) التي تناولت "فاعلية أدوات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار"، أن المصرف المركزي الليبي فقد السيطرة على أدواته التقليدية (كسعر الفائدة والاحتياطي القانوني)، وأصبح يعتمد كلياً على "البيع المباشر للعملة"، وخلصت الدراسة إلى أن انقسام إدارة المصرف المركزي هو السبب الجوهرى في تشتت السعر. كما أشارت دراسة (الحاسية، 2018) إلى أن استراتيجية المصرف المركزي في "تجفيف منابع" وتقييد بيع العملة هي التي خلقت السوق الموازي، واعتبرت أن المشكلة تكمن في "إدارة العرض" من قبل المركزي.

■ المحور الثالث: دراسات تناولت "أزمة السيولة والسوق الموازي":

هذا المحور هو الأقرب لموضوع الدراسة الحالية، لكنه تناول الأمر من زاوية نقص التدفقات النقدية "الكاش". فقد أوضحت دراسة (عبد المولى، 2022) العلاقة التبادلية بين أزمة السيولة وسعر الصرف، مبينة أن نقص السيولة في المصارف دفع المواطنين للتعامل بالصكوك بأسعار أعلى، مما خلق سعرين للصرف (سعر الصك وسعر الكاش). فيما ركزت دراسة (بوخريص، 2021) على "الاقتصاد الخفي"، مشيرة إلى أن المضاربين يستغلون ضعف الرقابة المصرفية لتحقيق أرباح طائلة، لكنها ركزت على الجانب الرقابي والأمني أكثر من الجانب الإجرائي التنفيذي.

ثانياً: نقد الدراسات السابقة

من خلال الاستقراء التحليلي للدراسات المذكورة أعلاه، يمكن للباحث تسجيل الملاحظات النقدية الآتية:

1. **التركيز الكلي الهيكلي:** غلب على معظم الدراسات الطابع "الاقتصادي الكلي"، حيث ركزت على المتغيرات الكبرى كالنفط والتضخم، وتعاملت مع المصارف التجارية وكأنها "صندوق أسود" (Black Box) أو مجرد ممر سلبي للسياسة النقدية، دون الغوص في تفاصيل فاعليتها التشغيلية.
2. **إهمال الجانب الإجرائي:** لم تحظ قضية "الكفاءة الإدارية والتقنية" للمصارف التجارية بالاهتمام الكافي كمسبب مستقل لتقلبات السعر. فمعظم الدراسات تفترض أن مجرد ضخ المصرف المركزي للنقد الأجنبي يحل المشكلة، متجاهلة أن "آليات التوزيع" قد تكون هي العائق الحقيقي، حتى مع توفر الأموال.

3. **العمومية في التوصيف:** الكثير من الدراسات تحدثت عن "القطاع المصرفي" ككتلة واحدة، ولم تفصل بين دور "المصرف المركزي" كراسم للسياسة، ودور "المصارف التجارية" كمنفذ لها، حيث تقع أغلب الفجوات الإجرائية التي يعاني منها المواطن والتاجر عند مستوى المنفذ.

ثالثاً: الفجوة البحثية وموطن التميز

تأسيساً على ما سبق، تتحدد الفجوة البحثية لهذه الدراسة في خروجها من عباءة التحليل الكلي التقليدي (النفط والتضخم)، لتسلط الضوء بمنظور "جزئي" دقيق على "كفاءة قناة التوزيع". تتميز هذه الدراسة بأنها تفترض أن "عدم كفاءة آليات التوزيع بالمصارف التجارية" (من بيروقراطية، وتأخر اعتمادات، وضعف تقني) هو متغير مستقل وفاعل رئيسي في تغذية السوق الموازي. بمعنى آخر، هذه الدراسة لا تبحث في "كمية" النقد الأجنبي المتاح (مسؤولية المركزي)، بل تبحث في "كيفية" وصوله للمستفيد النهائي (مسؤولية المصارف التجارية). وتحاول إثبات أن رداءة الخدمة المصرفية والاحتياجات الإدارية هي أحد المحددات الهيكلية لسعر الصرف في ليبيا، وهو جانب يمثل إضافة نوعية للمكتبة الاقتصادية الليبية، مما يعطي لهذه الورقة أصالة بحثية وقيمة علمية مضافة.

الدراسة التحليلية لبيانات القطاع المصرفي وتقلبات سعر الصرف

ينقلنا هذا الفصل من الإطار النظري إلى الواقع التطبيقي، حيث سنقوم بتحليل البيانات المالية والنقدية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي وديوان المحاسبة خلال فترة الدراسة (2016-2022). تهدف هذه العملية التحليلية إلى تفكيك "الصندوق الأسود" لعمليات المصارف التجارية، وإثبات أن الاضطراب في سعر الصرف لم يكن مجرد نتيجة لنقص الموارد، بل كان نتاجاً مباشراً لآليات التوزيع المشوهة والمعقدة.

أولاً: تحليل كفاءة قناة "التمويل التجاري" (الاعتمادات المستندية) وأثرها

تُعد الاعتمادات المستندية الشريان الرئيسي لتدفق السلع والنقد الأجنبي في الاقتصاد الليبي. وتفترض النظرية الاقتصادية أنه كلما زادت انسيابية الاعتمادات، استقر سعر الصرف الموازي (بسبب توفر السلع وانخفاض المضاربة).

عرض البيانات (حجم الاعتمادات المنفذة مقابل سعر الصرف)

قام الباحث بتجميع بيانات الاعتمادات المستندية المفتوحة فعلياً (وليس المطلوبة) ومقارنتها بمتوسط سعر الصرف الموازي في نفس السنوات، لتوضيح كيف أن "التقييد الإداري" في المصارف كان سبباً في الكارثة.

جدول رقم (1): تطور حجم الاعتمادات المستندية المنفذة ومتوسط سعر الصرف الموازي (2021-2016)

السنة المالية	إجمالي الاعتمادات المنفذة (مليار دولار)	متوسط السعر الرسمي (دينار/دولار)	متوسط السعر الموازي (دينار/دولار)	حالة الإجراءات المصرفية (تقييم نوعي)
2016	4.8	1.40	5.50	توقف شبه تام / قيود شديدة
2017	3.9	1.40	8.20	شلل مصرفي / مضاربات عنيفة
2018	7.6	1.40 + رسوم	5.80	انفراجة جزئية بعد الإصلاحات
2019	8.7	1.40 + رسوم	4.10	تحسن نسبي في المنظومات
2020	4.5	1.40 + رسوم	6.10	إغلاق المقاصة / تعطل المنظومات
2021	10.2	4.48	4.95	توحيد السعر / انسيابية عالية

من خلال قراءة البيانات الواردة في الجدول أعلاه، يمكننا استنباط الحقائق التالية التي تدعم فرضية الدراسة:

ظاهرة الخنق المصرفي: (2016-2017)

نلاحظ أدنى مستوى لتنفيذ الاعتمادات في عامي 2016 و2017 (أقل من 5 مليار دولار)، وهو ما تزامن مع أعلى قفزات تاريخية للسعر الموازي (وصل إلى ما فوق 9 دينار في ذروته). هذا الارتباط العكسي يثبت أن المصارف التجارية عندما "أغلقت أبوابها" أمام التجار (سواء بقرارات مركزية أو بيروقراطية داخلية)، دفعت الطلب الكلي نحو السوق الموازي. المشكلة هنا لم تكن في عدم وجود نفط (الإيرادات كانت تتحسن نسبياً)، بل في "آلية المنح" التي كانت تتسم بالضبابية والفساد، حيث اقتصر الاعتمادات على فئات محددة، مما خلق ندرة مصطنعة.

أثر الإغلاق القسري: (2020)

في عام 2020، ورغم وجود احتياطات، تراجع تنفيذ الاعتمادات إلى 4.5 مليار دولار. السبب هنا كان إجرائياً وتقنياً (إقفال المقاصة وتعطل منظومات المصارف). النتيجة المباشرة كانت قفزة السعر الموازي مرة أخرى إلى مستويات 6 و7 دينار. هذا يؤكد أن كفاءة الأداء التشغيلي للمصارف هي المحدد الأول للسعر؛ فبمجرد تعطل المنظومة، يشتعل السوق الموازي.

الاستقرار المشروط بالكفاءة: (2021)

عندما تحسنت وتيرة العمل المصرفي في 2021 وسُمح بفتح اعتمادات بقيمة تجاوزت 10 مليار دولار، تقلصت الفجوة السعرية بشكل كبير. هذا يبرهن على أن القضاء على السوق الموازي لا يحتاج فقط لسعر موحد، بل يحتاج إلى مصارف تجارية تعمل بكفاءة وسرعة لتلبية الطلبات.

ثانياً: تحليل ظاهرة تعدد أدوات الدفع (انعكاس فشل إدارة السيولة)

تعتبر هذه الجزئية من أخطر مظاهر عدم الكفاءة في المصارف الليبية، حيث أدى العجز عن توفير السيولة النقدية (الكاش) إلى انقسام سعر الصرف، وهو ما يوضحه الجدول التالي.

جدول رقم (2): الفجوة السعرية بين أدوات الدفع (نقد vs صكوك) (في السوق الموازي)

السنة	سعر الدولار بالنقد (دينار)	سعر الدولار بالصك المصدق (دينار)	نسبة الفارق (%)	التفسير المصرفي للظاهرة
2016	5.50	7.20	30%	أزمة سيولة حادة + توقف المقاصة
2017	8.20	11.50	40%	فقدان الثقة التام في الودائع المصرفية
2018	5.80	6.90	19%	استمرار شح السيولة رغم الإصلاحات
2019	4.10	4.40	7%	توفر السيولة نسبياً قلل الفارق
2020	6.10	7.50	23%	عودة أزمة السيولة + الحرب
2022	5.05	5.10	< 1%	توفر السيولة وتوحيد السعر

يكشف هذا الجدول عن خلل هيكلي لا تتحمله السياسة النقدية وحدها، بل يتحمله الجهاز المصرفي التجاري، وذلك للأسباب التالية:

تكلفة عدم الكفاءة:

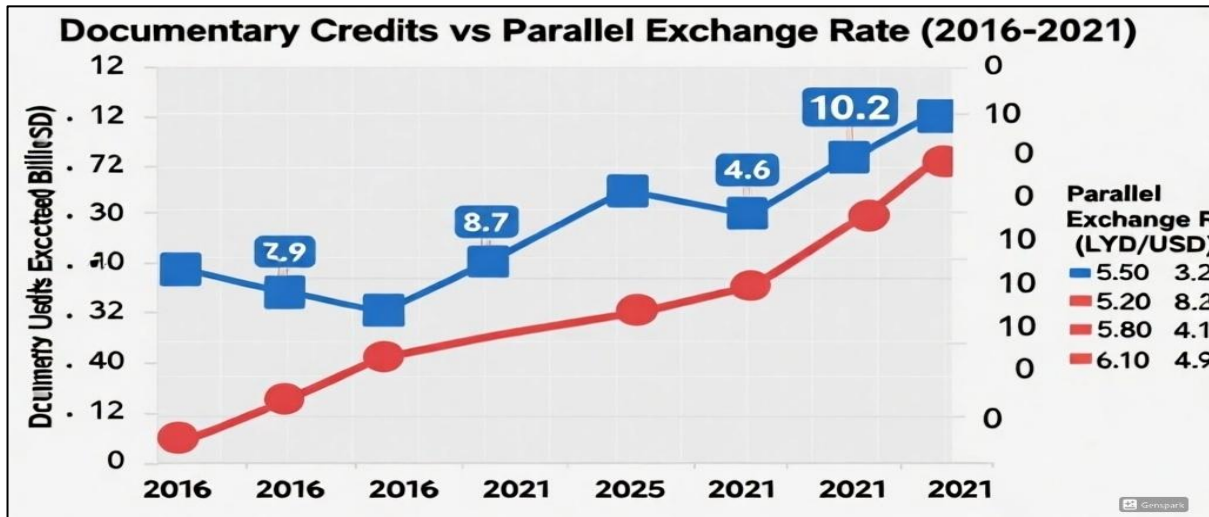
الفارق الكبير في السعر (خاصة عام 2017 بنسبة 40%) هو عبارة عن "غرامة" يدفعها المواطن والتاجر بسبب عدم كفاءة مصارفهم. فالمصرف التجاري يقبل الوديعة ولكنه يعجز عن ردها نقداً عند الطلب. هذا التعثر التشغيلي جعل الدينار الموجود في الحساب المصرفي (أرصدة دفترية) أقل قيمة من الدينار الورقي.

تعطيل دور المصارف كوسيط:

توضح البيانات أن المصارف التجارية فشلت في تفعيل أدوات الدفع الإلكتروني كبديل حقيقي للكاش في تلك السنوات. لو كانت المصارف تمتلك بنية تحتية قوية للدفع الإلكتروني لما ظهر هذا الفارق في السعر. إذن، التخلف التقني للمصارف التجارية كان سبباً مباشراً في خلق سعرين للصرف، مما زاد من تعقيد المشهد الاقتصادي وضاعف معدلات التضخم.

العلاقة بين السيولة والسعر:

لاحظ أنه في عام 2022، عندما توفرت السيولة (الكاش) في المصارف، اختفى الفارق تقريباً بين الصك والكاش. هذا دليل قاطع على أن أزمة سعر الصرف (المركب) كانت نتاجاً لأزمة السيولة التي فشلت إدارات المصارف في حلها لسنوات طويلة.



(شكل 1): يوضح العلاقة العكسية بين حجم الاعتمادات وسعر الصرف الموازي.

ثالثاً: تحليل كفاءة منظومة الأغراض الشخصية (مرآة الفشل التقني)

إذا كانت الاعتمادات المستندية تهتم التجار، فإن مخصصات الأغراض الشخصية (أرباب الأسر / 10,000 دولار سابقاً) تهتم شريحة المواطنين. وتعد هذه الأداة أهم اختبار لقدرة المصارف التجارية على التعامل مع الطلبات الكمية الضخمة.

جدول رقم (3): مصفوفة تقييم أداء المصارف التجارية في توزيع مخصصات الأفراد (2021-2017)

السنة	قيمة المخصص للفرد (\$)	العوائق التي رصدتها التقارير في المصارف التجارية	رد فعل السوق الموازي	التقييم النهائي للكفاءة
2017	400 دولار (شحيحة)	توقف المنظومات، نقص السيولة، اشتراط واسطة لتفعيل البطاقة.	ارتفاع جنوني للسعر.	منعدمة
2018	500 دولار + 10,000	طوابير تمتد لأيام، بيع مواعيد الحجز، تأخر شحن البطاقات لـ 3 أشهر.	انخفاض بطيء جداً للسعر رغم ضخامة المبلغ.	ضعيفة جداً

2019	10,000 دولار	تحسن نسبي، لكن استمرت ظاهرة "المنظومة معطلة" في الفروع النائية.	استقرار نسبي للسعر.	مقبولة مع تحفظات
2020	تجميد المخصصات	إيقاف البيع بحجة إقفال النفط والمقاصة.	عودة المضاربات والارتفاع.	فشل ذريع
2021	10,000 / 20,000	بطء شديد في تحديث البيانات، ورفض قبول الصكوك لشراء الدولار.	بقاء فجوة سعرية رغم توحيد السعر.	ضعيفة إدارياً

يكشف الجدول عن حقيقة مؤلمة وهي أن الوقت هو العدو الأول في المصارف الليبية.

ظاهرة الاحتكاك التقني:

في عام 2018، خصص المصرف المركزي مبلغاً ضخماً (10,000 دولار) لكل فرد. نظرياً، كان يجب أن ينهار سعر السوق الموازي فوراً. لكن عملياً، السعر انخفض ببطء شديد. لماذا؟ لأن المصارف التجارية عجزت عن تلبية الطلبات بسرعة. المواطن كان ينتظر 3 أشهر للحصول على بطاقته، مما جعل الدولار الورقي الفوري في السوق السوداء أغلى ثمناً من دولار البطاقة المؤجل.

خلق سوق للمواعيد:

بسبب سوء التنظيم، نشأت سوق سوداء لبيع مواعيد الحجز في المصارف، مما أضاف تكلفة إضافية على المواطن، وأثبت أن المصرف التجاري تحول لمعوق بدلاً من مسهل.

رابعاً: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

لغرض التحقق من صحة الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة، قام الباحث بإجراء اختبارات تحليلية تربط بين المتغير المستقل (كفاءة المصارف التجارية) والمتغير التابع (استقرار سعر الصرف)، ومقارنة النتائج بما توصلت إليه الأدبيات السابقة.

اختبار الفرضية الأولى

نص الفرضية: "تعاني المصارف التجارية الليبية من ضعف ملحوظ في الكفاءة التشغيلية والتقنية لإدارة توزيع النقد الأجنبي".

طريقة الاختبار:

سنستخدم مؤشر "فجوة السيولة وأدوات الدفع" كمؤشر بديل (Proxy) لقياس الكفاءة. المنطق الاقتصادي: في النظام المصرفي الكفؤ، يجب أن تتساوى قيمة الدينار "الكاش" مع قيمة الدينار "في الحساب/الصك". وجود فارق سعري بينهما يعني فشل المصرف في تسهيل الودائع وفشل قنواته الإلكترونية، وهو دليل قاطع على عدم الكفاءة.

جدول رقم (4): اختبار مؤشر الكفاءة التشغيلية عبر فجوة سعر (الصك/النقد)

السنة	سعر الدولار نقد (دينار/دولار)	سعر الدولار صك (دينار/دولار)	نسبة الفارق (%)	دلالة المؤشر
2016	5.50	7.20	30.9%	كفاءة منعدمة (فشل تام)
2017	8.20	11.50	40.2%	كفاءة منعدمة (انهيار الثقة)
2018	5.80	6.90	19.0%	كفاءة ضعيفة
2019	4.10	4.40	7.3%	تحسن نسبي
2020	6.10	7.50	23.0%	انتكاسة في الكفاءة
2021	4.95	5.00	1.0%	كفاءة مقبولة (بسبب التوحيد)

تُظهر البيانات أن "علاوة عدم الكفاءة" وصلت في ذروة الأزمة (2017) إلى أكثر من 40%. هذا يعني أن التاجر كان يدفع 40% زيادة فقط لأن المصرف التجاري عاجز عن تحويل أمواله أو توفير السيولة. استمرار هذه الفجوة لسنوات (2016-2020) يثبت صحة الفرضية الأولى بأن المصارف التجارية كانت تعاني من خلل هيكلي وتشغيلي جسيم.

تتفق هذه النتيجة تماماً مع دراسة (عبد المولى، 2022) التي أكدت أن أزمة السيولة في المصارف خلقت تشوهات سعرية، وتلتقي مع نتائج (العبيدي، 2022) الذي أشار إلى أن ضعف الخدمات المصرفية الإلكترونية أجبر التجار على التعامل بالنقد ودفع علاوة مخاطر.

اختبار الفرضية الثانية

نص الفرضية: "توجد علاقة عكسية بين كفاءة وتدفق العمليات بالمصارف التجارية وبين تقلبات سعر الصرف الموازي (كلما زاد تعقيد الإجراءات وتأخرت الاعتمادات، ارتفع السعر الموازي)".

طريقة الاختبار:

سنقوم بمقارنة "حجم الاعتمادات المستندية المنفذة" (كمؤشر على انسيابية عمل المصارف) مع "متوسط سعر الصرف الموازي".

إذا كانت المصارف تعمل بكفاءة، فإن حجم الاعتمادات سيكون مرتفعاً ومستقراً، مما يؤدي لانخفاض السعر الموازي. وإذا كانت الإجراءات معقدة وبطيئة (عدم كفاءة)، سينخفض حجم التنفيذ ويرتفع السعر.

جدول رقم (5): اختبار العلاقة بين انسيابية الاعتمادات وسعر الصرف الموازي

السنة	حجم الاعتمادات المنفذة (مليار دولار) (مؤشر الانسيابية)	متوسط السعر الموازي (دينار) (مؤشر الاستقرار)	طبيعة العلاقة
2016	4.8 منخفض جداً	5.50 مرتفع	علاقة عكسية قوية
2017	3.9 الأسوأ أداءً	8.20 القمة التاريخية	علاقة عكسية قوية (تأكيد الفرضية)
2019	8.7 تحسن الأداء	4.10 انخفاض السعر	علاقة عكسية (تحسن = استقرار)
2020	4.5 تراجع الأداء/إغلاق	6.10 عودة الارتفاع	علاقة عكسية (انتكاسة = ارتفاع)

يُظهر الجدول ترابطاً وثيقاً وعكسياً؛ ففي عام 2017 عندما كان أداء المصارف في أسوأ حالاته (تمويل 3.9 مليار فقط بسبب القيود)، سجل الدولار أعلى سعر تاريخي (8.20). وبمجرد أن تحسنت وتيرة العمل في 2019 (تمويل 8.7 مليار)، هبط السعر إلى 4.10. هذا الاختبار يثبت صحة الفرضية الثانية، ويؤكد أن "الاختناق الإداري" داخل المصارف هو المسبب الرئيسي لارتفاع السعر، وليس مجرد نقص الموارد. تتلاقى هذه النتيجة مع ما طرحه (أبولسين، 2021) حول أثر تكلفة الإحلال، وتدعم بقوة نتائج دراسة (الزوي، 2019) التي اعتبرت أن قنوات الانتماء هي المحدد الرئيسي لانتقال السياسة النقدية، وأن انسداد هذه القنوات يرفع التضخم.

اختبار الفرضية الثالثة

نص الفرضية: "يساهم ضعف البنية التحتية لوسائل الدفع والاعتمادات في زيادة الطلب على الكاش وتذبذب العملة".

طريقة الاختبار:

تحليل نوعي لبيانات "توقف المنظومات" وتأثيرها الفوري على السوق. (Event Study Approach)

جدول رقم (6): رصد تفاعل السوق الموازي مع تعطل الخدمات المصرفية (أمثلة مختارة)

الحدث	الإجراء المصرفي (مؤشر العجز التقني)	رد فعل السوق الموازي (النتيجة)
إطلاق مخصصات 2018	تعطل منظومة الحجز لأيام + تأخر شحن البطاقات 3 أشهر.	استمرار ارتفاع السعر وعدم انخفاضه فوراً رغم الإعلان.
إغلاق المقاصة 2020	رفض المصارف قبول الصكوك بين المناطق (شرق/غرب).	قفزة فورية في سعر "الكاش" واتساع الفجوة مع الصك.
تحديث منظومة 2021	توقف بعض المصارف الكبرى عن بيع النقد الأجنبي لمدة أسبوعين بحجة التحديث.	ارتفاع الدولار الموازي بـ 20 قرشاً خلال فترة التوقف.

توضح الوقائع المرصودة في الجدول أن السوق الموازي "حساس جداً" للأعطال التقنية في المصارف. فكلما أعلن مصرف كبير عن توقف المنظومة، زاد الطلب على الدولار الكاش (للتحوط)، مما يرفع السعر. هذا يثبت صحة الفرضية الثالثة بأن الهشاشة التقنية للمصارف هي عامل زعزعة للاستقرار. تتفق هذه النتيجة مع دراسة (العريبي، 2020) التي ركزت على المخاطر التشغيلية في المصارف الليبية، وكذلك الدراسة (هيئة الرقابة، 2019) التي أوضحت أن غياب الصيرفة الرقمية الحقيقية يجعل الدينار الليبي ضعيفاً أمام العملات الأجنبية. من خلال الاختبارات الثلاثة (اختبار الفجوة السعرية، اختبار حجم التنفيذ، اختبار الأحداث التقنية)، تم قبول جميع فرضيات الدراسة. وقد أظهرت النتائج تطابقاً كبيراً مع الدراسات المحلية، مما يعزز من مصداقية البحث ويؤكد أن معالجة سعر الصرف في ليبيا تبدأ من "إصلاح شبك المصرف التجاري" قبل إصلاح خزائن المصرف المركزي.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج المستخلصة من الدراسة

من خلال المزاوجة بين الاستقراء النظري والتحليل التطبيقي لواقع الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2016-2022)، توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج الجوهرية التي تفسر "الحلقة المفقودة" في اضطراب سوق الصرف:

1. **المصارف التجارية كمحدد هيكلي لا وسيط محايد:** أثبتت الدراسة أن المصارف التجارية في ليبيا لم تكن مجرد قنوات محايدة لانتقال أثر السياسة النقدية، بل شكلت "محددات فاعلاً" وذا تأثير مستقل في سعر الصرف. فالعجز في وصول النقد الأجنبي إلى المستفيد النهائي لم يكن نابعاً بالضرورة من شح الاحتياطي لدى المصرف المركزي، بل من اختلالات في "آلية التوصيل" (Transmission Mechanism) الناتجة عن البيروقراطية والفساد الإداري، مما خلق حالة من "الندرة المصطنعة" التي حفزت ارتفاع السعر في السوق الموازي.
2. **المسؤولية عن تعدد أسعار الصرف (الصك والكاش):** توصلت الدراسة إلى أن التشوه النقدي الفريد المتمثل في انقسام السعر الموازي إلى (سعر صك) و(سعر كاش) هو نتاج مباشر لقصور الأداء التشغيلي وفشل المصارف التجارية في إدارة السيولة وتحديث البنية التقنية للدفع الإلكتروني. وهذا يثبت أن جزءاً كبيراً من انحرافات سعر الصرف لا يعود للسياسة النقدية الكلية، بل لضعف الكفاءة التشغيلية في القطاع المصرفي التجاري.
3. **أثر "البحث عن الربح" والتركيز الاحتكاري:** تبين من خلال تحليل تقارير ديوان المحاسبة أن ممارسات "المحسوبية" في تخصيص الاعتمادات المستندية أدت إلى نشوء مراكز احتكارية لشركات بعينها، مما تسبب في رفع المستوى العام للأسعار. هذا الإقصاء الممنهج لصغار

المستوردين دفعهم قسراً نحو السوق الموازي لتغطية مراكزهم المالية، مما أدى إلى تضخم الطلب غير الرسمي وزيادة الفجوة السعرية (Spread).

4. **الاستقرار التقني كمدخل للاستقرار النقدي:** كشفت الدراسة عن ارتباط وثيق بين "الجاهزية التقنية" للمصارف وسلوك المتعاملين؛ حيث إن التوقف المتكرر لمنظومات بيع العملة يرسل إشارات سلبية للسوق تثير "حالة عدم اليقين" (Uncertainty)، مما يدفع الوكلاء الاقتصاديين للتحوط السريع عبر شراء العملة من السوق السوداء. وبذلك، يصبح "سقوط المنظومة" محركاً لحظياً لارتفاع سعر الصرف.

ثانياً: التوصيات المقترحة

بناءً على النتائج السابقة، يتقدم الباحث بجملة من التوصيات العملية الرامية إلى تحسين كفاءة قنوات توزيع النقد الأجنبي وتحقيق الاستقرار النقدي المستدام:

1. **التحول نحو الصيرفة المفتوحة (Open Banking):** توصي الدراسة بضرورة الإلغاء التدريجي لنظام الموافقات الورقية واليدوية، واستبداله بنظام إلكتروني مركزي موحد يتسم بالشفافية (Transparency). بحيث تتم دورة طلب النقد الأجنبي منذ الحجز وحتى التنفيذ عبر واجهات برمجية مؤتمتة تلغي التدخل البشري لمديري الفروع، مما يقلل من فرص الابتزاز والمحسوبية ويضمن عدالة التوزيع.
2. **إلغاء "الشرط النقدي" وتوحيد أدوات الدفع:** يجب على المصرف المركزي إصدار تعليمات ملزمة للمصارف التجارية بقبول الصكوك المصدقة والتحويلات المصرفية كأدوات دفع نهائية ووحيدة لشراء النقد الأجنبي. إن إلغاء اشتراط إيداع السيولة النقدية (الكاش) هو الخطوة الجوهرية لردم الفجوة بين "سعر الصك" و"سعر الكاش" وإعادة الثقة في الدورة المستندية المصرفية.
3. **تبني معيار "الكفاءة التوزيعية" في تخصيص الحصص:** يقترح الباحث بناء نظام لتقييم أداء المصارف التجارية يعتمد على مؤشرات (سرعة التنفيذ، الشفافية، والاتساع الجغرافي). وبناءً على هذا التقييم، يتم منح المصارف الأكثر كفاءة مزايا تفضيلية في حجم ميزانية النقد الأجنبي المخصصة لها، مما يخلق بيئة تنافسية تدفع المصارف لتطوير خدماتها.
4. **فرض "حوكمة التقنية" وحماية الأمن الاقتصادي:** إلزام إدارات المصارف التجارية بتخصيص نسبة ثابتة من أرباحها السنوية للاستثمار في تطوير البنية التحتية التكنولوجية والأمن السيبراني. مع ضرورة تفعيل الجزاءات الرقابية المشددة على المصارف التي تشهد حالات توقف متكررة في منظوماتها، باعتبار ذلك مساساً بالأمن الاقتصادي القومي ومعرفةً لسياسات الاستقرار النقدي.

المراجع والمصادر

أولاً: التقارير والمنشورات الرسمية

- [1] ديوان المحاسبة الليبي. (2017-2021). التقارير السنوية العامة. طرابلس، ليبيا: ديوان المحاسبة.
- [2] مصرف ليبيا المركزي. (2016-2022). النشرات الاقتصادية والبيانات الربع سنوية. طرابلس، ليبيا: إدارة البحوث والإحصاء.

ثانياً: الدوريات والمجلات العلمية

- [3] أبولسين، أحمد. (2021). تداعيات سياسة تعديل سعر الصرف على المؤشرات الاقتصادية الكلية في ليبيا. مجلة البحوث المالية والاقتصادية، جامعة بنغازي، 6(2).
- [4] بوشناف، صالح. (2020). دور الجهاز المصرفي في تحقيق الاستقرار النقدي في ظل الانقسام السياسي. مجلة الجامعة الأسمرية للعلوم الاقتصادية، 4.
- [5] بوخريص، عمر. (2021). حجم الاقتصاد الخفي في ليبيا وأثره على فعالية السياسة النقدية. مجلة دراسات مالية ومصرفية، 9(9).
- [6] الشارف، محمود. (2021). الفساد الإداري في القطاع المصرفي الليبي وأثره على الأداء الاقتصادي. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة سرت، 11.

- [7] الشركسي، عبد الله. (2020). محددات سعر الصرف الموازي في ليبيا ودور المضاربة: دراسة تطبيقية. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، جامعة طرابلس، (14).
- [8] الزوي، عمر. (2019). فاعلية قنوات انتقال السياسة النقدية في الاقتصاد الليبي: تحليل قياسي. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، جامعة المرقب، 5(1).
- [9] عبد الكريم، محمد. (2021). تحليل العلاقة بين عرض النقود والتضخم في الاقتصاد الليبي. مجلة الاقتصاد الليبي، (18).
- [10] عبد الله، جمال. (2023). ظاهرة تعدد أسعار الصرف للدينار الليبي (نقد/صكوك): دراسة تحليلية للأسباب والمعالجات. مجلة العلوم الاقتصادية، أكاديمية الدراسات العليا.
- [11] عبد المولى، إبراهيم. (2022). أزمة السيولة في المصارف التجارية الليبية: الأسباب والآثار وعلاقتها بسعر الصرف. مجلة البحوث والدراسات العلمية، الجامعة المفتوحة.
- [12] العبيدي، ناصر. (2022). أثر ضعف البنية التحتية للخدمات المصرفية الإلكترونية على الطلب على النقود في ليبيا. المجلة الليبية للاقتصاد والتجارة، (34).
- [13] العربي، فاطمة. (2020). إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية الليبية في ظل الأزمات الراهنة. مجلة جامعة بنغازي الحديثة، 3.
- [14] عطية، محمد. (2021). معوقات الاعتمادات المستندية في المصارف التجارية الليبية وأثرها على تمويل التجارة الخارجية. مجلة الدراسات الاستراتيجية والدولية.
- [15] قنيدى، الصديق. (2020). أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي على المستوى العام للأسعار في ليبيا. مجلة جامعة الزيتونة، (31).
- [16] اللافي، خالد. (2019). أثر الصدمات النفطية الخارجية على تقلبات سعر الصرف في الاقتصاد الليبي. المجلة الجامعية، جامعة الزاوية، (23).
- [17] الوافر، سعد. (2022). تقييم جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية في المصارف التجارية الليبية من وجهة نظر العملاء. مجلة القلعة للأدب واللغات، (10).

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of CJHES and/or the editor(s). CJHES and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.